يحفظ ان حدث حفظا يحوي كتابه ان كان منه يروى
يعلم ما في اللفظ فراحاله ان يروا بالمعنى وفي الحاله
بان يكون مسلما ذا عقل قد بلغ الحلم سليم الفعل
من فسق او خرم مروة ومن زكاة عدلان فعدل مؤتمن
وصحح اكتفاهم بالواحد جرحا وتعديلا اخلافا للشاهد
وصححوا استغنا في الشهرة عن تزكية كالنجم السنن
ولا بن عبد البر كل من عني بحمله العلم ولم يوهن
فانه عدل بقول المصطفى بحمل هذا العلم لكن خولفا
ومن يوافق غالبا اذا الضبط فضابط او نادرا فمخطي
وصححوا قبول تعديل بلا ذكر لاسباب له ان يثقلا
ولم يروا قبول جرح ابهما للمخلف في اسبابه وربما
استفسر والجرح فلم يعدح كما فسره شعبة بالركض فما
هذا الذي عليه حفاظ الاثر كشيخي الصحيح مع اهل النظر
فان يقل لم يبن فجرح كذا اذا قالوا المتن لم يصح
واجمعوا فالشيخ قد اجابا ان يجب الوقف اذا استرابا
حتى يبين بحثه قبوله لكن اولوا الصحيح خرجواله
ففي البخاري احتجاجا علموه مع ابن مرزوق وغير ترجمه
واحتج مسلم بمن قد ضعفا نحو سويد اذ يخرج ما اكتفى
قلت وقد قال ابو المحالي واختاره تلميذه الغزالي
وابن الخطيب الحق ان يحكم بها اطلقه العالم باسبابها
وقد حوا الجرح وقيل ان ظهر من عدل الاكثر فهو المعتبر

وبهم التعديل ليس يكتفي به الخطيب والفقيه الصيرفي
وقيل يكفي بحوان يقالا حدثني الثقة بل لو قالا لا
جميع اشياخي ثقات لو لم اسم لا تقبل من قد ابهم
وبعض من حقق لم يرده من عالم في حق من قلده
ولم يروا فتياه او عمله على وفاق المتن تصحيحا له
وليس تعديلا على الصحيح رواية العدل على التصريح
واختلفوا هل يقبل المجهول وهو على ثلاثة مجعول
مجهول عين من له راو فقط ورده الاكثر والقسم الوسط
مجهول حال باطن ظاهر وحكمه المرد لدى الجماهر
والثالث المجهول للعدالة في باطن فقط فقد رأى له
حجية في الحكم بعض من منع ما قبله منهم سليم فقطع
به وقال الشيخ ان العملا يشبه انه على ذا جعلا
فركب من الحديث اشتهرت خبرة بعض من بما تعذرت
في ظاهر الامر وبعض يشهر ذا القسم مستورا وفيه نظر
والخلف في مبتدع ما كفرا قيل يرد مطلقا واستنكرا
وقيل ان استحل الكذبا نصرة مذهب له ونسبا
للشافعي ان يقول اقبل للشافعي من غير خطابية ما نقلوا
والاكثرون وراه الاعدلا رد وادعاتهم فقط ونقلا
فيه ابن جبان اتفاقا وردوا عن اهل بدع في الصحيح ما روى
وللحميدي والامام احمد بان من كذب تعمدا
اي في الحديث لم نعد نقبله وان يتب والصير في مثله

Copyright © King Saud University